S/2024/591

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
5 August 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 5 آب/أغسطس 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لسويسرا وسيراليون والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود سويسرا وسيراليون، بصفتهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على المذكرة الموجزة لوقائع اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الحالة في ليبيا (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مايكل عمران **كانو**
الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أدريان **أوري**
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا **وودورد**
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

080824 080824 24-14208 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 5 آب/أغسطس 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لسويسرا وسيراليون والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

موجز وقائع الاجتماع الذي عُقد بشأن الحالة في ليبيا يوم 25 حزيران/يونيه 2024

عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً يوم 25 حزيران/يونيه 2024 بشأن الحالة في ليبيا. واستمع أعضاء الفريق إلى إحاطة قدمتها ستيفاني كوري، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية والموظفة المسؤولة في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، برفقة زملاء من البعثة ومن فريق الأمم المتحدة القطري. واختُتم الاجتماع باستعراض للتوصيات الرئيسية قدمته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وملاحظات إضافية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات أدلى بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

أسئلة طرحها أعضاء مجلس الأمن

طرح أعضاء مجلس الأمن أسئلة عن مختلف الجوانب المتصلة بمشاركة المرأة الليبية وحمايتها. وكان من بينها قضايا مثل مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية المقبلة، كناخبات ومرشحات على حد سواء، وجهود الحماية لدعم مشاركة المرأة، ونوع التهديدات وأعمال العنف التي تواجهها المرأة الليبية الناشطة سياسياً، والنتائج الرئيسية لمنصة "eMonitor plus". كما أثار العديد من الأعضاء أسئلة عن الاحتجاز التعسفي للنساء والأطفال المرتبطين بتنظيم داعش والتقدم المحرز في إعادتهم إلى أوطانهم، وكذلك التعاون القائم بين الأمم المتحدة والسلطات الليبية في هذا الصدد. وسألوا أيضاً عن العنف الجنسي والجنساني ضد المرأة، وعما يعيق اعتماد مشروع القانون المتعلق بإنهاء العنف ضد المرأة، واستراتيجيات الأمم المتحدة لدعم المساءلة عن الجرائم الجنسانية، وعما إذا كانت هناك ثغرات في ولاية البعثة في هذا الصدد. وفي الختام، طُرحت بعض الأسئلة عن تأثير الصراع الدائر في السودان على حالة حقوق الإنسان في ليبيا، وعما تفعله الأمم المتحدة لمواجهة القيود والأعمال الانتقامية المتزايدة ضد المجتمع المدني، وجهود الأمم المتحدة لتعزيز تمكين المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية.

النقاط الرئيسية التي أُثيرت في الاجتماع

تمثيل المرأة في العمليات السياسية في ليبيا

- في حزيران/يونيه 2024، فتحت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات باب تسجيل الناخبين للانتخابات البلدية في 60 بلدية في جميع أنحاء ليبيا. ولا يزال معدل تسجيل الناخبات منخفضاً. ومنعت السلطات بعض مراكز التسجيل بالحضور الشخصي في شرق ليبيا وجنوبها من فتح أبوابها. وبينما يمكن للناخبين التسجيل بالرسائل النصية القصيرة، فقد دعت الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى فتح مراكز التسجيل تلك. وتعمل بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتشجيع زيادة تسجيل النساء ضمن الناخبين.

- في تشرين الأول/أكتوبر 2023، اعتمد مجلس النواب قوانين دستورية وانتخابية منقحة. فقد أبقى القانون البرلماني على تخصيص ستة مقاعد فقط للنساء في مجلس الشيوخ، أي ما يمثل نسبة 6,6 في المائة من مجموع المقاعد البالغ عددها 90 مقعداً، وهذا أقل بكثير من نسبة 20 في المائة المتوخاة للانتخابات البرلمانية في المادة 30 من التعديل رقم 13 للإعلان الدستوري ونسبة 30 في المائة المطلوبة في خريطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي تيسِّره الأمم المتحدة.

- يستعد المجلس الأعلى للدولة، وهو هيئة استشارية شكِّلت بموجب الاتفاق السياسي الليبي، لإجراء انتخابات لشغل المناصب القيادية الرئيسية فيه، بما في ذلك رئيسه ونائبيه ومقرر، في آب/أغسطس 2024. وقد بُذلت جهود داخلية في المجلس الأعلى للدولة لإقامة تحالفات نسائية لضمان أن تشغل امرأة مقعداً واحداً على الأقل من المقاعد الأربعة.

- لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصاً في الهيئات الرئيسية لصنع القرار في ليبيا. فعلى سبيل المثال، لا تضم لجنة "6+6"، المؤلفة من ستة ممثلين عن مجلس النواب وستة ممثلين عن المجلس الأعلى للدولة، أي امرأة عضو.

- في حزيران/يونيه 2024، تخرّجت 30 شابة ليبية من برنامج "رائدات" التدريبي المشترك بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والذي يركز على تعزيز مهارات المرأة في مجالات القيادة وصنع القرار والاتصالات وتعزيز معرفتها بالانتخابات والمساواة بين الجنسين ووسائط الإعلام وحقوق الإنسان وبناء السلام. وسيبدأ تدريب المجموعة الثانية، التي تضم 30 شابة ليبية جديدة من جميع أنحاء البلاد، في شهر أيلول/سبتمبر.

- تواصل بعثة الأمم المتحدة دعم إشراك المرأة في العمليات السياسية، بسبل منها العمل والتشاور مع الجماعات النسائية والمحاورين. وبمجرد إحراز تقدم في خطط الانتخابات الوطنية، ستقدِّم البعثة الدعم للمرشحات السياسيات وستعمل مع السلطات، بما في ذلك الجهات الفاعلة الأمنية المحلية، من أجل منع العنف ضد المرأة، بما في ذلك في وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

العنف الجنسي والجنساني ضد المرأة في ليبيا، بما في ذلك في مجال السياسة

- يُستخدم العنف الجنسي وسيلةً لإسكات السياسيات الليبيات والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والمحتجزات والمهاجرات. فلا تزال النساء الليبيات مستهدفات بخطاب الكراهية، بما في ذلك خطاب الكراهية ذي الطابع الجنسي.

- قبل انتخابات عام 2021، التي لم تُجر بعدُ، وثّقت البعثة العديد من حوادث التحرش بالمرشحات السياسيات، بما في ذلك حملات التشهير الجنسي وخطاب الكراهية والتهديد بالقتل والنفي القسري. وطُلب من بعض النساء عدم عرض صورهن في ملصقات الحملة الانتخابية، حتى لو كن يرتدين الحجاب. وكان على بعض المرشحات سحب ترشيحهن، حيث قيل لهن إنهن لن يتمكنّ من تولي مناصبهن حتى ولو فزن.

- تبيّن الأبحاث التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2022 بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية أن نسبة 60 في المائة من النساء العاملات في المجال السياسي تعرضن لشكل من أشكال العنف أثناء ترشحهن أو فترة شغلهن أحد المناصب. وتظهر هذه الأبحاث أيضاً التمييز ضد المرأة في السياسة، بما في ذلك استبعادها من الاجتماعات المعقودة على المستويات المحلية. وهناك حاجة كبيرة لحماية النساء النشطات في السياسة والمشتغلات بالقضايا العامة، بما في ذلك حمايتهن على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

- لم يعتمد بعدُ مشروع قانون بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، كان قد قدِّم إلى لجنة شؤون المرأة والطفل في شباط/فبراير 2023. وقد أجازت اللجنة التشريعية هذا القانون في كانون الثاني/يناير 2024. وساعدت الأمم المتحدة على وضع هذا القانون، بسبل منها الجمع بين أعضاء المجتمع المدني ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لضمان توافق هذا التشريع مع الالتزامات الدولية لليبيا وخدمته مصالح المرأة الليبية، بما في ذلك من خلال التصدي للعنف على شبكة الإنترنت ولخطاب الكراهية.

الحيز المتاح للمواطنين

- قامت البعثة بتوثيق الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لبعض الليبيين، من بينهم نساء، بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير. ويشمل ذلك احتجاز الصحفيين وممثلي المجتمع المدني والأفراد النشطين سياسياً أو التوعية بالانتخابات والعمليات السياسية، وأعضاء مراكز الفكر والأحزاب السياسية. كما أن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لعام 2022 والقانون الذي يجرِّم "السحر والشعوذة والكهانة" يُستخدمان لإسكات النساء وكبح حرية التعبير.

- أعربت بعض المدافعات عن حقوق الإنسان عن قلقهن الشديد وخوفهن من التعرض لأعمال انتقامية بسبب عملهن أو محاولتهن العمل مع الأمم المتحدة. وأفدن بأنهن تعرضن لتهديدات على أيدي جهات فاعلة تابعة للدولة وجهات غير تابعة لها في ما يتعلق بحقوقهن النسائية وعملهن في المسائل الجنسانية، بما في ذلك مع الأمم المتحدة، وأنهن لا يشعرن بالأمان لتقديم شكاوى رسمية بشأن ذلك إلى السلطات المختصة.

- ما فتئت بعثة الأمم المتحدة تعمل بشكل وثيق مع المنظمات النسائية وجماعات المجتمع المدني والمقررة الخاصة المعنية بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات للمساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية عن طريق اعتماد إطار تنظيمي من شأنه تيسير كل من التنظيم القانوني المطلوب وتهيئة بيئة تمكِّن من ازدهار الحيّز المتاح للمواطنين ويمكن فيها للأفراد الانخراط في الحوار والمعارضة.

- في كانون الأول/ديسمبر 2023، نشر مجلس النواب مذكرة توضيحية تحظر استخدام مصطلح "النوع الاجتماعي" (القرار رقم 2، الصادر في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023). وفي تلك المذكرة، يوصف هذا المصطلح بأنه خطر على المجتمع الليبي والقيم الإسلامية، والسلطات المعنية مدعوة إلى تنفيذ القوانين السارية لمعاقبة من يدافع عن المصطلح ويستخدمه. ويمثل ذلك رد فعل تشريعي ومجتمعي كبير ضد المساواة بين الجنسين، مما يؤثر على التنفيذ الكامل للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة ويقيّد المجتمع المدني في مجال الدعوة إلى النهوض بالقضايا الجنسانية.

- أُلغي مؤخراً إجراءُ جهاز الأمن الداخلي الذي قيَّد حرية تنقل النساء بإلزام المرأة المغادِرة وحدها من المطارات الليبية ملء استمارة تبيّن سبب سفرها إلى الخارج بدون مُرافق ذكر أو مَحرم.

- في أيلول/سبتمبر 2022، أيدت محكمة الاستئناف الإدارية في طرابلس قرار إلغاء مذكرة تفاهم بين وزيرة الدولة لشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن وضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، كانت قد وقِّعت في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقد أثارت مذكرة التفاهم رد فعل عنيف من الزعماء الدينيين وأفراد المجتمع المحلي بحجة أن الاتفاق وقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن يتعارضان مع المبادئ الدينية للمجتمع وأعرافه وعاداته.

النساء المحتجزات، بما في ذلك رهن الاحتجاز التعسفي

- هناك صعوبات شديدة في الوصول إلى مراكز الاحتجاز، ولا سيما إلى المؤسسات التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. وقد تلقت البعثة أنباء تتحدث عن تعذيب وعنف جنسي وابتزاز وعمل قسري في حق المحتجزين وكذلك المهاجرين المحتجزين في مرافق الاحتجاز ومعسكرات الاحتجاز. وفي حين أُطلعت السلطات الليبية على العديد من الشكاوى المتعلقة بالعنف الجنسي، والتي تتضمن مقترحات تكفل سلامة المرأة وحمايتها، فإن السلطات لم توافق على أي منها.

- لا يزال ما لا يقل عن 25 امرأة و 45 طفلا يُزعم أنهم مرتبطون بتنظيم بداعش رهن الاحتجاز التعسفي. وقد قضى بعض الأطفال حياتهم كلها في مراكز الاحتجاز دون أن يتسنى لهم مغادرة تلك المراكز. وتواصل البعثة العمل مع السلطات الليبية لإيجاد حل دائم، سواء لضمان الإفراج عن النساء والأطفال أو نقلهم إلى مكان آخر. ولم يُحرز أي تقدم يُذكر في هذا الصدد بسبب نقص الموارد المالية والإرادة السياسية لدى السلطات. وليست للعديد من النساء والأطفال أيضاً أي جنسية أو أوراق رسمية، وبلدانهم الأصلية مترددة في إعادتهم إليها.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

- يتناول تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات الحالة في ليبيا منذ عام 2014. وعلى الرغم من خطورة جرائم العنف الجنسي، لم يُدرج اسم أي طرف في قائمة الجزاءات في سياق ليبيا. ويمثل ذلك بعضاً من التحديات الخطيرة في تنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع في ليبيا.

- لا يزال العديد من حوادث العنف الجنسي والتهديدات مستمراً في مراكز الاحتجاز، ولا سيما ضد المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء المحتجزين في مواقع الاحتجاز الرسمية أو غير الرسمية، التي لا يزال وصول المساعدات الإنسانية إليها مقيداً بشدة. والتحديات المتعلقة بإمكانية الوصول إليهم لا تؤثر على رصد العنف الجنسي المتصل بالنزاع أثناء الاحتجاز والإبلاغ عنه فحسب، بل تؤثر أيضاً على سبل توفير الخدمات الصحية لضحايا هذا العنف الذي يؤدي إلى الحمل أثناء الاحتجاز. ومن دواعي القلق أيضاً الأطفال المولودون نتيجة العنف الجنسي المتصل بالنزاع ونقص الدعم لهم ولأمهاتهم.

- تلقت بعثة الأمم المتحدة أنباء مقلقة تتحدث عن حالات اغتصاب وعنف جنسي ضد نساء سودانيات فررن إلى ليبيا بسبب النزاع الدائر في بلدهن، وهي أنباء يجري حالياً التحقق منها.

- إن التحديات التي تواجه الناجيات من العنف الجنسي في الإبلاغ بأمان عن الحوادث، بما في ذلك بسبب خطر الأعمال الانتقامية والوصم والتهديدات والأعراف الاجتماعية، تُسهم أكثر في نقص الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع.
- إن اقتران النزاع المسلح والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالبشر يجعل من ليبيا بيئة يصعب فيها بوجه خاص التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وليست هناك حاجة إلى إجراءات تصد داخلية في ليبيا فحسب، بل أيضاً إلى إجراءات إقليمية للتصدي لها عبر الحدود، وهو أمرٌ يشكل تحدياً للأمم المتحدة.
- لا توجد حالياً أي جزاءات ضد الأفراد الذين ارتكبوا أعمال عنف جنسي ضد المرأة رغم عدد الحالات.

التوصيات[1]

في القرارات أو النتائج المقبلة بشأن ليبيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يبقي على جميع الصيغ اللغوية المتعلقة بالمسائل الجنسانية الواردة في القرار 2702 (2023). وينبغي أن يشمل ذلك الإبقاء على الأحكام الحاسمة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، وتعزيز تلك الأحكام في إطار ولاية البعثة.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمجلس الأمن ما يلي:

- التذكير بالالتزامات الدولية للسلطات وإعادة التأكيد على أن حقوق المرأة وتمكينها قيمتان عالميتان لا تتعارضان مع الثقافة أو الدين أو التقاليد.
- الدعوة إلى مشاركة المرأة مشاركةً كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وعلى جميع مستويات العملية المُفضية إليها، وكذلك في جلسات الحوار الوطنية بشأن المصالحة، وفي كل من المسار الاقتصادي والسياسي والأمني والمتعلق بحقوق الإنسان لعملية برلين.
- التذكير بهدف تخصيص الحصة البالغة 30 في المائة للمرأة المتفق عليها في ملتقى الحوار السياسي الليبي.
- إدانة التهديدات والاعتداءات وعمليات القتل التي تستهدف النساء المشاركات في الحياة العامة، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان، ودعوة السلطات الليبية إلى إجراء تحقيقات ومحاسبة المسؤولين عن هذه الأفعال، وإعادة النظر في التدابير التي قد تقيّد عمل منظمات المجتمع المدني.
- أن يُطلب إلى البعثة إعطاء الأولوية لجميع الأنشطة المتصلة بحماية حقوق المرأة وتعزيزها، ورصد التهديدات والأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وتعزيز تنسيق جهود التصدي لها في حالات الأعمال الانتقامية، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني.
- الدعوة إلى أن تشمل ترتيبات رصد وقف إطلاق النار تمثيلا كبيراً للمراقِبات، والتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والتشاور بانتظام مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، ومراعاة المنظور الجنساني بشكل كامل، وتوفير الخبرة والتدريب.

(1) هذه التوصيات هي اقتراحات مقدَّمة من المشاركين من الأمم المتحدة في الاجتماع أو مستمدة من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع وهي ليست توصيات مقدَّمة من فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو من أعضاء مجلس الأمن.

- دعوة السلطات إلى سنّ التشريعات المعلّقة بغية التصدي للعنف ضد المرأة والاتجار بالبشر.
- دعوة السلطات والشركاء الدوليين إلى توسيع نطاق الحماية والمساعدة المقدَّمة للنساء والفتيات، بدءاً من الحصول على سبل كسب العيش إلى سبل الحصول على الخدمات التي تمس الحاجة إليها في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات منع العنف الجنساني والتصدي له.
- دعوة السلطات إلى تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إيصالها إلى مراكز الاحتجاز، وتمكين الجهات المعنية بالعمل الإنساني من الوصول إلى المحتاجين، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات.
- حث السلطات على التقيد بمعايير حقوق الإنسان والمعايير الدولية المتعلقة بمعاملة اللاجئين والمهاجرين والأشخاص المحتجزين، واتخاذ التدابير لإنهاء الاحتجاز التعسفي وحماية ومساعدة المحتجزين الذين عانوا من الاعتداء الجنسي أو الذين يُخشى عليهم من خطره، ونقل النساء والأطفال المحتجزين بسبب دخولهم وخروجهم وإقامتهم في البلد بشكل غير قانوني إلى أماكن بديلة يستفيدون فيها من تقييم مصالحهم الفضلى والدعم المصمَّم خصيصاً لتلبية احتياجاتهم وخدمات إعادة التأهيل.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للرئيسيْن المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي وأعضاء المجلس الآخرين القيام بما يلي:

- اقتراح أن تخصِّص لجنة الجزاءات جلسة لبحث انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بنوع الجنس في ليبيا والمشاكل التي أثارها فريق الخبراء في هذا الصدد.
- طلب معلومات عن قدرات الأمم المتحدة ومواردها للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني المراعي للمنظور الجنساني، ودعم إيفاد خبراء إضافيين في المسائل الجنسانية ومسألة حماية المرأة.
- التحاور على الصعيد الثنائي مع السلطات الليبية بشأن انعكاسات اللوائح الجديدة على عمل الأمم المتحدة والمجتمع المدني في مجال المساواة بين الجنسين.